تحليل واقع التنمية في أفريقيا

Analysis of the Development Reality in Africa

د.السيد علي أبوفرحة

كلية السياسة والاقتصاد/جامعة بني سويف

المستلخص:

إن إفريقيا، وهي قارة تتمتع بموارد طبيعية وبشرية هائلة بالإضافة إلى تنوع ثقافي وإيكولوجي واقتصادي كبير، لا تزال متخلفة. تعاني معظم الدول الأفريقية من الديكتاتوريات العسكرية والفساد والاضطرابات المدنية والحرب والتخلف والفقر المدقع. تقع غالبية الدول التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها أقل البلدان نمواً في إفريقيا. فشلت العديد من استراتيجيات التنمية في تحقيق النتائج المتوقعة. على الرغم من أن البعض يعتقد أن القارة محكوم عليها بالفقر الدائم والعبودية الاقتصادية، فإن أفريقيا لديها إمكانات هائلة. وعليه، خلصت هذه الدراسة إلى أن تحقيق "التنمية الاقتصادية" يقوم على معطيات داخلية بحتة، سواء من حيث الاستثمار أو التوعية أو تنمية القدرات، وترجمة تلك المعطيات إلى سياسات فعالة تفيد كافة دول القارة الأفريقية. حيث إن التنمية الاقتصادية تقوم علي احترام الخصوصيات الداخلية وبناء استراتيجيات فعالة يكون من خلال معايشة الأوضاع السائدة وليس عن طريق محاكاة التجارب التي تظل غريبة عن واقع البيئة الأفريقية. وفي ذات الوقت، يمثل عدم وجود دولة قوية بمعناها الحقيقي عقبة رئيسة وراء غياب التنمية الاقتصادية في أفريقيا، أي عدم وجود دولة قادرة على التخلص من فخ التبعية والمشاركة في الاقتصاد العالمي ومنافسة الدول الكبرى. وذلك لأن مصلحة نخبها تتركز على جمع الأموال وخدمة الدول التي تدعمها. بدلاً من اغتنام الفرص وتحدي القيود لتحقيق الأهداف المرجوة.

Abstract:

Africa, a continent with enormous natural and human resources in addition to great cultural, ecological and economic diversity, is still underdeveloped. Most African nations suffer from military dictatorships, corruption, civil unrest and war, backwardness and extreme poverty.

The majority of the countries classified by the UN as least developed are located in Africa. Numerous development strategies have failed to yield the expected results. Although some believe that the continent is doomed to perpetual poverty and economic slavery, Africa has huge potential.

Accordingly, this study concluded that achieving "economic development" is based on purely internal data, whether in terms of investment, awareness or capacity development, and translating them into effective policies that benefit the countries of the African continent as a whole.

Respecting internal peculiarities and building effective strategies is through living with the situation rather than simulating experiences that remain alien to the reality of the African environment, and at the same time the main obstacle behind the absence of economic development in Africa is the absence of a strong state in its true meaning,

That is, the absence of a country capable of getting rid of the trap of dependency and participation in the global economy and the competition of major countries.

This is because the interest of its elites is focused on raising funds and serving the countries that support them, rather than seizing opportunities and challenging restrictions to achieve desired goals.

يسعي الباحث في هذه الدراسة لاستعراض مدخل هام في دراسة واقع التنمية في أفريقيا وهو مدخل تحليل ملامح ومؤشرات التنمية في القارة السمراء، وقد يثور في ذهن القارئ استفساراً بشأن "أية مؤشرات؟"، وهل تتفق هذه المؤشرات والخبرة العربية والإسلامية التي ينطلق العمل منها.

ولا يري الباحث غضاضة في الإجابة بأنها مؤشرات التنمية الغربية، وذلك لا يعني بحال تبني مفهوم التنمية الغربية ولكن تهدف الدراسة لفهم كيف يري مناصرو التنمية في الغرب واقع التنمية في أفريقيا هذا من ناحية وعدم وجود تقارير إسلامية أو عربية جامعة شاملة عن واقع التنمية في أفريقيا.

- **أولاً/ المؤشرات الدولية الرائجة للتنمية: تعريفها في ضوء الخبرة العربية والإسلامية:**

تمايزت التقارير الدولية المعنية بملف التنمية لبعدين رئيسيين يمثلان الوجهين المعاصرين للمفهوم وهما بعد التنمية الإنسانية، وما يرتبط به من تقارير التنمية البشرية الدورية، والبُعد الآخر هو بُعد التنمية المستدامة وهو أحد الأبعاد الهامة المعاصرة للتنمية، والتي اجتهد الغرب في تطويرها.

بيد أن هذين البُعدين في صيغتهما المعاصرة وعلي الرغم من كونهما جهداً غربياً بامتياز إلا أن ببعض البحث في الثقافة الإسلامية يتضح أن هذين البُعدين المعاصرين تم إجمالهما منذ ما يربو علي ١٤٠٠ عام في مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة وهي "حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل" وببعض التحليل يمكن أن يتم تمييز تلك المقاصد في ضوء تراث ابن خلدون الثري إلي بُعدين رئيسيين ،يُعرفهما الباحث بـ "تنمية الإنسان" و"تنمية العمران"، ويري الباحث أنهما يتفقان في مضامين كثيرة مع البُعدين المعاصرين للتنمية[١] .

وستسعى الدراسة في الورقات التالية لقراءة المؤشرات الدولية الغربية للتنمية الإنسانية والمستدامة في ضوء الوجهين المستخرجان من الخبرة الإسلامية وهما بعد تنمية الإنسان، وبعد تنمية العمران.

ولكن قبل استعراض المؤشرات الدولية الغربية المفسرة للتنمية الإنسانية والمستدامة في ضوء الخبرة العربية والإسلامية المذكورة بعالية ستتناول هذه الدراسة بقدر من التيسير المقصود بالمصطلحين وفقاً للطرح الغربي، وتقديم نبذة غير مخلة عن المصطلحين.

ويُشير مصطلح التنمية الإنسانية وفقاً للتعريف الرسمي الصادر من الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي عبر مكتب الأمم المتحدة لتقرير التنمية البشرية المعروف اختصاراً بـ HDRO بأن المصطلح طرأ عليه مساحات كبيرة من التغير والتطوير بعد ما يربو علي خمسة وعشرين عاماً من استخدامه بصفة رسمية في أول تقرير صادر عن الأمم المتحدة بشأن "التنمية البشرية".

وقد نشأ المفهوم وتطور عبر المناقشات العالمية بشأن مساحات الالتقاء وكيفية الربط بين النمو الاقتصادي من ناحية، والتنمية من ناحية أخري، وهي النقاشات التي تمت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فمع بداية عقد الستينات من القرن العشرين نما الحديث عن عدم جدوي النظر إلي مصطلح "الناتج المحلي الإجمالي" كمؤشر علي تحقيق أهداف وآمال التقدم وأحلام الرفاهية في معظم البلدان،

حيث نشأ نقاش وجدل في الفترة ما بين السبعينات والثمانينات بهدف البحث عن بدائل أخري تحل محل المؤشر السالف وتركز علي الأهداف والآمال المنشودة وتعمل علي إعادة توزيع عائدات النمو، ومدي حصول الأفراد الأكثر احتياجاً علي متطلبات المعيشة الأساسية.

وقد ساعدت مجمل الأفكار السالفة في تطوير اقتراب جديد وهو اقتراب التنمية البشرية والذي يهدف إلي توسيع دائرة الإتاحة والرفاهية للحياة البشرية حيث أن التقرير ومعدوه كانوا يروا حينها أن غني الاقتصاد إنما هو في الأساس غني الأفراد الذين يعيشون في كنفه.

وعليه جاء اقتراب التنمية البشرية للتركيز علي ثلاثة أبعاد رئيسية يتم إجمالها في افتراض رئيسي مفاده "خلق فرص وخيارات عادلة لكل الأفراد، وعليه يُركز هذا الاقتراب علي أبعاد "الأفراد" و"الفرص" و"الخيارات"، ويُعني في البعد الأول علي تحسين حياة الأفراد في حد ذاتها وعدم التعويل علي أن النمو الاقتصادي قد يقود

ذلك التحسين بصورة حتمية، وذلك لخلق فرص أوسع وأكثر عدالة للجميع، ويؤكد هذا الاقتراب أن النمو الاقتصادي هام لتحقيق هذه الغاية وليس هام لكنه – أي النمو الاقتصادي– غاية في حد ذاته [٢] .

أما البعد الثاني في اقتراب التنمية الإنسانية فهو بعد "الفرص" حيث تهدف التنمية البشرية علي إتاحة مزيد من الحرية والفرص للأفراد حتي يشعروا بأهمية حيواتهم، ويتم ذلك وفقاً لاقتراب التنمية الإنسانية عبر تنمية وتطوير قدراتهم ومنحهم القدرة علي استخدام تلك القدرات، علي سبيل المثال يري أصحاب هذا الاقتراب أن تعليم الفتيات يبني قدراتها ومن ثم يمنحها فرص أفضل في الحصول علي الوظائف.

في حين أن البعد الثالث المتمثل في "الخيارات" فيري أن التنمية البشرية في جزء كبير منها إنما هي مسألة خيارات، حيث أن الاقتصار علي مسألة الفرص فقط لا يضمن بالضرورة السعادة الإنسانية، وعليه يجب خلق مساحة ملائمة من الاختيارات تتفق وطموحاتهم وامكاناتهم المحتملة والفعلية[٣] .

وعليه صدر التقرير الأول المعني بالتنمية البشرية والذي يسعي لتحقيق الغايات السالفة في عام ١٩٩٠م كتقرير مستقل يُعني بالجوانب التحليلية والإمبريقية مشكلات وقضايا التنمية، والاتجاهات والسياسات المعنية بها، ويصدر التقرير في الوقت الراهن بأكثر من عشرين لغة، ويحمل التقرير عنواناً مختلفاً كل عام يميز القضايا التي يوليها الاهتمام في كل إصدار منه.

ويحصر تقرير ٢٠١٥ للتنمية البشرية وعنوانه لهذا العام هو "التنمية في كل عمل" التنمية البشرية في أبعاد سبعة مقسمة لمظلتين رئيسيتين المظلة الأولي وهي مظلة "تحسين الإمكانات البشرية مباشرة" وتشمل أبعاد "المعرفة"، "المستوي المعيشي اللائق"، "الحياة المديدة والصحية"، ومظلة "تهيئة الظروف للتنمية البشرية" وتشمل أربعة أبعاد هي "تعميم المساواة والعدالة الاجتماعية"، "الأمن البشري وحقوق الإنسان"، "الاستدامة البيئية"، "المشاركة في الحياة السياسية وفي المجتمع" [٤] .

أما التنمية المستدامة فجاءت لتمثل نقلة نوعية جديدة في مضامين التنمية وفقاً للطرح الغربي حيث أنه إبان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢م والمعروفة باسم "قمة الأرض" في مدينة ريو

دي جانيرو بدولة البرازيل قدم المشاركون حينها طرحاً جديداً للتنمية وسبيلاً لرفاهية الإنسان لم يتطرق له المجتمع الدولي قبلها وهو سبيل وطريق التنمية المستدامة، ويُعرف المفهوم وفقاً لما عُرض في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين بأنه "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها الخاصة.

وقد نتج عن ذلك تضافر الجهود الأممية والدولية لتدشين خطة جديدة للتنمية المستدامة كأحد نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة عام ٢٠٠٢م، وأيضاً مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، وكذا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في عام ٢٠١٢م في ريو دي جانيرو والمعروف اختصاراً بـ "ريو+ ٢٠" بالإضافة لبعض المساهمات الإقليمية الأخرى في هذا الشأن.

وقد ذهبت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+ ٢٠ خطتها للتنمية المستدامة وعنوانها "المستقبل الذي نصبو إليه" إلي قولها باتفاق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة علي انشاء فريق عمل مفتوح باب العضوية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، ويمثل اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي وُضعت صيغته النهائية في يوليو ٢٠١٤ جوهر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتتضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سبعة عشرة هدفاً كالتالي:

١. القضاء علي الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
٢. القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
٤. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة للجميع.
٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
٦. ضمان توافر المياة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
٧. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة علي خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

٨. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٩. إقامة هياكل أساسية قادرة علي الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

١٠. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة علي الصمود ومستدامة.

١٢. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

١٣. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

١٤. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها علي نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥. حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها علي نحو مستدام، وإدارة الغابات علي نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعسك مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

١٦. التشجيع علي إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إماكنية وصول الجميع إلي العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع علي جميع المستويات.

١٧. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم اختصار الأهداف السالفة من قبل الأمم المتحدة في كلمات بسيطة تعبر عن مضامينها كالتالي: (القضاء علي الفقر– القضاء التام علي الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، وهي الخطة والأهداف التي بدأ العمل علي تنفيذها في الأول من يناير عام ٢٠١٦، عقب اعتمادها من قبل قادة العالم في قمة الأمم المتحدة المنعقدة في الأول من سبتمبر عام ٢٠١٥م، وستعمل البلدان علي تنفيذها خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة حتي العام ٢٠٣٠م [٥]

ولكن..لماذا كل هذا الاستطراد في المفهوم الغربي للتنمية البشرية والمستدامة؟ وما مدي أهميتها في فهم واقع التنمية في أفريقيا باعتباره الموضوع الأصيل لهذه الدراسة؟

تكمن الإجابة علي هذا السؤال في ضوء أهمية فهم أبعاد التنمية السالفة في ضوء ملامح وتراث الثقافة العربية والإسلامية، فكما أُشير سلفاً فإنه في فهم مقاصد الشريعة الخمس المذكورة إنفاً فإنه يمكن الانطلاق في تحليل أبعاد التنمية الغربية من منصة ثقافية عربية وهي بعدي تنمية الإنسان وتنمية العمران، لذا سيحاول الباحث جاهداً إعادة تصنيف الأبعاد السابقة للتنمية ومضامينها الفرعية، ومساحات التقاطع بين البُعدين في الخبرة الغربية، وبيان أي البُعدين أوسع في فهم التنمية، وما إذا كان الفهم الغربي أم العربي الإسلامي. وعليه ينطلق الباحث في إطار هذين البُعدين السالفين للتنمية في الخبرة العربية والإسلامية ليكونا بُعدي بحثه هذا.

- ✓ **تنمية الإنسان:**

يُمثل بُعد تنمية الإنسان أحد مدخلين للتنمية في الثقافة العربية والإسلامية، حيث أنه – أي الإنسان– محور الشريعة ومقاصدها[٦]، وهو ما يُمكن فهمه في ضوء العديد من آيات الذكر الحكيم كقوله تعالي في القرأن الكريم في الآية (٣١) من سورة البقرة: "**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**"، وقوله تعالي في الآيتين الثالثة والرابعة من سورة الرحمن: "**خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ** " وكذا قوله تعالي بالآية (٣٦) من سورة القيامة: "**أَيَحْسَبُ ٱلإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى**"، وقوله تعالي في الآية (١١٥) من سورة المؤمنون: "**أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ**"، أو قوله تعالي في سورة الأنبياء بالآية (١٦): "**وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَاء وَٱلأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ**"، وكذا الآية (٢٠) من سورة لقمان: "**وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ**"[٧].

لذا فإنه لا غرو في أن يكون الإنسان هو البعد الأول والرئيس للتنمية في ضوء الفهم العربي والإسلامي لمضمون التنمية، وهو الفهم السابق بمئات السنوات لمفاهيم ومضامين التنمية في الخبرة الغربية المعاصرة.

ويمكن إجمال الأبعاد المعاصرة التي تعبر عن بُعدي التنمية الإنسانية والتنمية المستدامة في الخبرة الغربية ويعكسها بصورة أكثر عمقاً المفهوم الإسلامي للتنمية والمتمثل في "تنمية الإنسان" في الأبعاد التالية:

١- تحسين الإمكانات البشرية مباشرة: المعرفة- المستوي المعيشي اللائق- الحياة المديدة والصحية

٢- الصحة الجيدة والرفاه- التعليم الجيد.

ولا يهدف الباحث بمحاولة مد جسور الصلة بين الفهمين الغربي والإسلامي للتنمية إلي تأسيس علاقة ما أو إثبات صحة افتراضه بأسبقية الفهم العربي والإسلامي للتنمية من الفهم الغربي المعاصر، فكل تلك مسائل جدلية ليست محل اهتماه في هذا المقام وإنما يهدف في المقام الأول بذلك إلي محاولة استكشاف الأبعاد التنموية التي يهتم بها أصحاب الجهود التنموية الغربيين وتلك التي يغفلونها، ومقاربة ذلك بالجهود التنموية العربية والإسلامية ومجالات عملها للكشف عن مساحات التمايز والخلل بها.

✓ **تنمية العمران:**

ولما كان الإنسان هو البعد الأول للتنمية في الخبرة الإسلامية فإن سلوكه وحياته وخلافته في الأرض وعمرانها هي البعد الثاني للتنمية في الإسلام، وهو ما عرض له القرآن الكريم وأكد عليه في مواضع شتي كقوله تعالي في الآية (٣٠) من سورة البقرة: " وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ"، وقوله تعالي في الآيتين (٤٠، ٤١): " وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ".

وكذا قوله تعالي في سورة هود بالآية (٦١): " هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ "، وقوله تعالي في سورة المائدة في الآية الثامنة " وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ " حيث تعرض القرآن في الآية السالفة لأحد أهم أوجه العمران في الأرض وهو بُعد العدل وما قد يرتبط به من مساحات عدم المساواة، [٨]، وأيضاً قوله تعالي في الآية (١٤) من سورة يونس: " ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ"، وكذا قوله تعالي في الآية (٥٥) من سورة النور: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ" [٩].

من السابق يتضح أن مفهوم العمران في الإسلام هو مفهوم أوسع من كونه مجرد عمران الأبعاد المادية للحضارة والمجتمع، وبمحاولة إجمال أبعاد التنمية سواء الإنسانية أو المستدامة كما وردت في الخبرة الغربية ويري الباحث اتصالها بتنمية العمران بدت كالتالي:

١- تهيئة الظروف للتنمية البشرية.

٢- تعميم المساواة والعدالة الاجتماعية.

٣- الاستدامة البيئية.

٤- تعميم المساواة والعدالة الاجتماعية.

٥- المشاركة في الحياة السياسية والمجتمع.

٦- القضاء علي الفقر.

٧- القضاء التام علي الجوع.

٨- المساواة بين الجنسين.

٩- المياه النظيفة والنظافة الصحية.

١٠- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

١١- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

١٢- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

١٣- الحد من أوجه عدم المساواة.

١٤- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

١٥- الاستهلاك والانتاج المسؤولان.

١٦- العمل المناخي.

١٧- الحياة تحت الماء.

١٨- الحياة في البر.

١٩- السلام والعدل والمؤسسات القوية.

٢٠- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

ولكن يبدو من الطرح السابق ومحاولة قراءة مفهوم تنمية العمران في الثقافتين الغربية والإسلامية أن المفهوم في الفكر الإسلامي إنما هو أوسع من مثيله في الفكر الغربي حيث أن الأخير ركز علي الأبعاد المادية للحضارة الغربية في الأساس وما قد يتصل بها بصورة مباشرة من أبعاد معنوية كأبعاد عدم المساواة بين الجنسين أو العدالة الاجتماعية أو السلام والعدل والمؤسسات القوية، ولكن في الفكر الإسلامي يتضح أن العدل والتقوي والعمل الصالح والعبادة إنما يمثلون مداخل رئيسية لتنمية العمران لا غني عنها ولن يستقيم العمران البشري بدون تلك الركائز الأربعة، وعليه يتسع مفهوم التنمية في الإسلام ليشمل أبعاد مادية ومعنوية واجبة الاعتبار ولا يمكن إغفال أحد تلك الأبعاد لصالح أبعاد أخري لأنه في حالة حدوث ذلك فسيحدث خلل ما في ثمار التنمية المنتظرة.

- **ثانياً/ أبعاد التنمية في أفريقيا في ضوء الخبرة العربية الإسلامية:**

لما كان مفهوم التنمية في الإسلام يُشير إلي وجهين رئيسيين هما تنمية الإنسان وتنمية العمران، وهذين الوجهين يحملان أبعاد عدة بين مادية صريحة ومعنوية مستترة فأن الباحث يري أن العمل التنموي في الخبرة الإسلامية يمكن أن يتوزع بين مشارب أربعة تسعي لإجمال الفهم الغربي والإسلامي للتنمية وجهودها المبذولة أو المنشودة وهذه **المشارب الأربعة** هي البُعد الإغاثي، والبُعد البنائي، والبُعد الدعوي، والبُعد الفكري.

ويُقصد **بالبُعد الإغاثي** هو الجهود التنموية الإسلامية بهدف المساعدة اللحظية للمجتمعات التي تُعاني أزمات حرجة وراهنة لمقصد رئيسي وهو حفظ النفس.

أما **البُعد البنائي** فيُقصد به الجهود التنموية الإسلامية التي تهدف إلي المساعدة في بناء المجتمعات وعمرانها علي المستوي المتوسط والطويل وليست معالجة مشكلات مباشرة أو وقتية، وذلك لتحقيق مقصدين رئيسيين وهما حفظ النسل وحفظ المال.

أما **البُعد الدعوي** فربما يعتبر أحد أهم أبعاد التنمية في الإسلام حيث يُقصد به الجهود التنموية الإسلامية التي تهدف إلي حفظ الدعوة وتمكين الدين الإسلامي وذلك لتحقيق أول مقاصد الشريعة وهو حفظ الدين.

وآخيراً يأتي البُعد الرابع والأخير في التنمية في الفكر الإسلامي وهو بُعد **التنمية الفكرية** وتتمايز التنمية الفكرية عن البُعد الثالث والمتصل بالجهود الدعوية، حيث يُقصد بالتنمية الفكرية تلك الجهود التنموية التي تهدف إلي بناء الفكر والعقل وتنمية الروح الإنسانية وأخلاقياتها والقيم الحاكمة لها، وذلك بهدف تحقيق مقصد رئيسي من مقاصد الشريعة وهو حفظ العقل.

وعليه يتضح أن مفهوم التنمية في الإسلام إنما هو أوسع وأشمل من مثيله في الفكر الغربي حيث يُجمل التنمية في دائرتين رئيسيتين هما دائرة تنمية الإنسان وتنمية العمران، ووفقاً للطرح السابق ومحاولة قراءة المؤشرات التنموية الغربية في ضوء الخبرة الإسلامية إجمال أبعاد التنمية الإسلامية في أفريقيا في أربعة أبعاد هي البُعد الإغاثي، والبُعد البنائي، والبُعد الدعوي، والبُعد الفكري.

- **ثالثاً/ الفجوة بين المؤشرات الدولية للتنمية والواقع الأفريقي الراهن:**

بقراءة المؤشرات الدولية في التنمية الإنسانية والمستدامة يتضح تراكم أزمات الواقع الأفريقي الراهن، وعلي الرغم من تفاوت مؤشرات التنمية بين قارات العالم المعاصر إلا أنها أيضاً تتفاوت داخل كل قارة علي حدة، وتتزيل القارة الأفريقية معظم تلك المؤشرات وإن كان هناك مساحات من التفاوت بين دولها بصورة أو بأخري، فنظرة فاحصة لتقرير التنمية البشرية يُقسم التقرير دول العالم لفئات هي فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا، وتشمل دول أمريكا الشمالية، ومعظم دول أوروبا ، وبعض دول أسيا، وقلة من الشرق الأوسط وهي إسرائيل وقطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ولا يوجد بها أية دولة أفريقية.

أما فئة الدول صاحبة تصنيف "تنمية بشرية مرتفعة" لا يوجد به سوي دولتي موريشيوس (٦٣) وسيشل (٦٤ مكرر) جنوب الصحراء الأفريقية، وليبيا (٩٤ مكرر) وتونس (٩٦) في منطقة الشمال الأفريقي، في حين أن فئة "التنمية البشرية المتوسطة" فتشمل دول بوتسوانا (١٠)، ومصر (١٠٨)، والجابون (١١٠)، وجنوب أفريقيا (١١٦)، والمغرب (١٢٦)، وناميبيا (١٢٦)، والكونغو (١٣٦)، وغينيا الاستوائية (١٣٨)، وزامبيا (١٣٩)، وغانا (١٤٠)، أما فئة "الدول صاحبة تنمية بشرية منخفضة" فتشمل باقي دول أفريقيا [١٠]، وعليه يتضح أن

معظم دول القارة الأفريقية تُصنف وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة باعتبارها دول صاحبة معدلات منخفضة وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية.

وتري الأمم المتحدة وفقاً لبياناتها الرسمية أفريقيا لازالت تُعاني من أزمات تنموية ضخمة، وتتمثل تلك الأزمات وفقاً لرؤية الأمم المتحدة في مكافحة الأوبئة والأمراض كفيرس إبيولا، والإيدز من جهة، حيث أعلنت وكالة الأمم المتحدة المعنية بأن نحو ٢٥ مليون مواطن يعانون من مرض الإيدز مما أدي لانخفاض متوسط العمر المتوقع في خمس دول أفريقية أواخر عام ٢٠٠٠م إلي أقل من ٤٠ عاماً وهي دول بوتسوانا وملاوي، وسوازيلاند وزيمبابوي وزامبيا، وأزمة عدم المساواة وغياب التمكين خاصة بالنسبة للمرأة من جهة أخري، ولا يعني بذلك أنه لا توجد أزمات أخري أو مشكلات تنموية أخري في أفريقيا ولكن تهتم الأمم المتحدة بوجه خاص بمعالجة تلك الأزمات السالفة في خضم معالجتها لأزمات التنمية في أفريقيا.[١١]

أما بقراءة أعمق لملامح الأزمات في أفريقيا يتضح أن مشكلة الديون تعد أحد أهم الأزمات الهيكلية التي تُعيق التنمية في أفريقيا، فعلي الرغم من الجهود الدولية الإقليمية المبذولة لتخفيف عبء تلك الأزمة علي واقع ومستقبل التنمية في أفريقيا، وبين مطالبات بالإعفاء أو إعادة الجدولة، أو التفكير في التوسع في الاقتراض من الخارج عبر استصدار سندات حكومية لمعالجة أزماتها الخارجية كدول غانا والسنغال ونيجيريا وزامبيا ورواندا.

ومع بعض النجاحات الجزئية في تخفيف عبء ديون ٣٠ دولة أفريقية ضمن مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية التي طرحها الصندوق والبنك الدوليان بإجمالي حجم ديون مشطوبة تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار إلا أن هذا المدخل في التنمية يعد أحد مشكلاتها وليس سبل حلها حيث أن الاقتراض من خارج أفريقيا لمعالجة مشكلاتها الهيكلية عادة ما يفاقم الوضع المأزوم، ويوثق التبعية الأفريقية للخارج الغربي سواء في أزماته أو صيغ واحتمالات التنمية المأمولة[١٢].ومن أزمات التنمية في أفريقيا أيضاً انخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية في معظم دول أفريقيا، وهو الانخفاض المرشح للتزايد في ظل اهتمام دول أفريقيا بزيادة انفاقها العسكري في مقابل إنفاقها علي تلك القطاعات التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية، أو بمعني آخر هي جوهر وغاية التنمية المنشودة، ومن تلك الدول أنجولا، وإثيوبيا وموزنبيق[١٣].

وبإجمال النظر في مؤشرات التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي يتضح أنها مؤشرات اقتصادية في الأساس كمؤشر الإنفاق والإيراد الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الادخار، والدخل، ومعدلات استيراد وتصدير السلع والخدمات، وموازين المدفوعات والتجاري، والقيم الصناعية والزراعية المضافة، ومعدلات النمو، وتلك المؤشرات الاقتصادية في مجملها إنما غاياتها تنموية إنسانية في النهاية وفقاً لرؤية البنك الدولي، وغايات التنمية وفقاً للبنك الدولي هي تخفيف معدلات الفقر والجوع، وتحسين مستوي التعليم الابتدائي، ودعم المساواة النوعية وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، ومكافحة أمراض الإيدز والملاريا وغيرها من الأوبئة، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتطوير المشاركة العالمية في تحقيق التنمية، وهي الأهداف التي تتسق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المذكورة سلفاً(١٤).

مما سبق يتضح أن واقع التنمية في أفريقيا وفقاً للرؤية الغربية إنما يمكن أن تنقسم لمدخل وحيد ومخرج غير محتمل إذا ما نظرنا إلي الرؤية الإسلامية الأوسع في جهود التنمية في أفريقيا، فالمدخل الرئيسي لأي جهود تنموية في أفريقيا إنما هو مدخل اقتصادي في الأساس وما قد يرتبط به من جهود تنموية تستهدف الإنسان إنما هي جهود ثانوية أو بالأحرى ليست مقصد التنمية في حد ذاته ولكن مقصدها باعتبار أن الإنسان هو الفاعل الرئيسي في تحقيق التنمية ذات الصبغة الاقتصادية في الأساس، أما مخرجات التنمية في أفريقيا وفقاً للرؤية الغربية تدور حول غايات إنسانية سامية قد تتفق في معظمها والرؤية الإسلامية في التنمية بيد أن الاعتداد بالمدخل الاقتصادي كمدخل وحيد أو رئيسي لتحقيقها يجعل من تلك الغايات غير محتملة في الواقع.

ففي حقيقة الأمر إن واقع التنمية في أفريقيا إنما هو أعقد من إجماله في أزمات اقتصادية هيكلية، ولا يعني الباحث بهذا الافتراض إغفال أهمية معالجة الأزمات الاقتصادية كمدخل لتحقيق التنمية، ولكن ليس كمدخل وحيد وإنما مدخل ضمن مداخل تنموية أخري كالمداخل البنائية والفكرية في التنمية وكلها مداخل هامة ولا غني عنها في سبيل تحقيق التنمية المنشودة، حيث أن تنمية الإنسان وتنمية العمران إنما هي غايات في حد ذاته، وليست سبل مرحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، أو اعتبار المدخل الاقتصادي هو السبيل الوحيد لتحقيق أبعاد التنمية المأمولة في أفريقيا.

هوامش الدراسة:

١) أبو الحسن هشام المحجوبي، ووديع الراضي، "معني مقاصد الشريعة وفوائد معرفتها"، **شبكة الألوكة**، ٢٣ إبريل ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: **goo.gl/nnFcDg**

2) HDRO Outreach, What is Human Development? United nations Development Program, Human development Reports, available at: **goo.gl/RzdLmi**

3) HDRO Outreach, **Ibid.**

٤) انظر في ذلك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ التنمية في كل عمل**، واشنطن، ٢٠١٥، تسخة إلكترونية.

٥) أهداف التنمية المستدامة: ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا"، **الأمم المتحدة**، متاح على الرابط التالي: **goo.gl/Lc7V5V**

٦) "مفهوم التنمية"، المكتبة الإسلامية، **شبكة إسلام ويب**، متاح على الرابط التالي: **goo.gl/oiHhkD**

٧) عبد الحكيم درقاوي، "الكرامة الإنسانية في القرآن الكريم"، **شبكة الألوكة** ، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠، متاع على الرابط التالي: **goo.gl/qwJs5b**

٨) عاطف عبد المعز الفيومي، "من آيات الاستخلاف والتمكين في القرآن"، **شبكة الألوكة**، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Gi7tlo

٩) محمد الوزي، "التقوي والعمران الحضاري في القرآن"، **شبكة الألوكة**، ٣٠ يونيو ٢٠٠٩، متاح على الرابط التالي: **goo.gl/mkxBRU**

١٠)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، **مرجع سابق**، ص ص ٣٠-٣٣.

١١)"التنمية في أفريقيا"، **الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة**، متاح على الرابط التالي: **goo.gl/odmnQ4**

١٢)"مشكلة الديون تلوح في أفق أفريقيا بعد ١٠ سنين من الإعفاءات"، **صحيفة الحياة اللندنية**، النسخة الورقية الدولية، ١٩ مارس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: **goo.gl/zscF9A**

١٣)"المشكلات التنموية في أفريقيا"، **شبكة الجزيرة الإخبارية**، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤، متاح على الرابط الالكتروني التالي: **goo.gl/6NpkNm**

14) Africa Development Indicators 2012/13 Report, **World Bank**, Pp. 48-59, available at: **goo.gl/xGEr05**

****